

الأصول الكبرى في القانون الجنائي: منهج تأصيلي مقارنة بين النظم المصرية والجزائرية
والفرنسية من الشرعية إلى العدالة التصالحية

تأليف: الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي
الطبعة: الأولى نسخة نهائية جاهزة للنشر والمراجعة الأقران
التصنيف: قانون جنائي مقارنة تأصيل تشريعي وقضائي
2026 تاريخ الإصدار: مايو
اللغة: العربية مع مسرد مصطلحات ثلاثي اللغات

الإهداء

إلى رواد الفكر الجنائي الذين آمنوا بأن العدالة لا تكتمل إلا بالعلم، وإلى طلاب القانون الذين
يسعون لفهم أعمق لجوهر التجريم والعقاب، وإلى أمتنا العربية التي تستحق منظومة عدالة
تجمع بين أصالة الشرع وعدالة الوضع. وإلى كل باحث يؤمن أن الفقه الجنائي ليس شرح
نصوص، بل هندسة عدالة.

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي: المنهجية التأصيلية في القانون الجنائي المقارن
الفصل الأول: الفلسفة الجنائية ونظريات العقاب في الأنظمة الثلاثة
الفصل الثاني: الركن الشرعي للجريمة مبدأ الشرعية بين النص والتأويل
الفصل الثالث: الركن المادي الفعل الإجرامي والسببية والنتيجة
الفصل الرابع: الركن المعنوي القصد الجنائي والخطأ غير العمدي
الفصل الخامس: المسؤولية الجنائية الأهلية والإسناد والدفاع الشرعي
الفصل السادس: المشاركة في الجريمة والشروع
الفصل السابع: العقوبات والتدابير الاحترازية
الفصل الثامن: الضمانات الإجرائية المؤثرة في الركن الموضوعي للمساءلة
الفصل التاسع: الجرائم المستجدة إعادة التأصيل في العصر الرقمي
الخاتمة: نحو نموذج جنائي عربي متكامل وعشرة مبادئ توجيهية
المراجع والمصادر منسق وفق معايير التوثيق الأكاديمي المعتمدة
مسرد المصطلحات القانونية المقارن
حقوق النشر والملكية الفكرية

الفصل التمهيدي: المنهجية التأصيلية في القانون الجنائي المقارن

الإشكالية والإسهام الفقهي وتحديد وحدة التحليل 1.1

ينطلق هذا الكتاب من إشكالية مركزية تتمثل في تزايد العولمة الجنائية وتقاطع الجرائم عبر الحدود، في ظل استمرار التشبث بالمناهج الوطنية الضيقة في تفسير التجريم والعقاب. والفرضية الأساسية التي يقوم عليها العمل هي أن التقارب التشريعي بين النظم المصرية والجزائرية والفرنسية لا يلغي الخصوصيات الحضارية والدينية التي تمنح كل نظام هويته، بل يخلق أرضية منهجية للتوفيق بين اللاتينية القانونية والأصولية الإسلامية. والإسهام الفقهي الجديد الذي يقدمه هذا المرجع يتمثل في تطبيق المنهج الوظيفي التوفيقي، الذي لا يكتفي بسرد الاختلافات النصية، بل يبحث في كيفية معالجة كل نظام لنفس المشكلة الجنائية عملياً. وتعتمد وحدة التحليل في هذا المرجع على المشكلة الجنائية الوظيفية، أي الحالة الواقعية المتكررة كحالة الاحتيال الرقمي، أو الدفاع عن الممتلكات، أو الشروع غير المكتمل، لتتبع كيفية معالجتها تشريعياً وفقهياً وقضائياً في كل نظام، مع قياس درجة الفاعلية الاجتماعية والضمانات الإجرائية المصاحبة.

أدوات المقارنة التشغيلية ومعايير التقييم 1.2

يعتمد البحث على معيار المقارنة الوظيفية الذي يربط بين النص القانوني، والتطبيق القضائي، والواقع الاجتماعي. وتُصنف مصادر المقارنة إلى أربعة مستويات هي النصوص التشريعية الرسمية، والأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم العليا، والكتابات الفقهية المؤثرة، والتشريعات الفرعية الرسمية. وتُوظف هذه المصادر في بناء تحليل مقارن يكشف أوجه الالتقاء والافتراق منذ البدايات التأسيسية، مستنداً إلى مؤشرات قياس موحدة تتمثل في المحاور التالية:

المحور الأول وهو اليقين الجنائي والشرعية، ويعتمد مؤشراً قياسياً يتمثل في وضوح الصياغة التشريعية، ومنع التوسع التفسيري غير المبرر، واستقرار التوجيهات القضائية، ويعتمد في المراجعة على نصوص القوانين العقابية وأحكام محاكم النقض والدستور.

المحور الثاني وهو الفاعلية الردعية والإصلاحية، ويعتمد مؤشراً قياسياً يتمثل في معدل العود الجنائي، ومدة التنفيذ الفعلي، ونسبة تطبيق بدائل السجن، ويعتمد في المراجعة على تقارير وزارات العدل الرسمية، وإحصاءات الإدارة العقابية، وتقارير الأمم المتحدة.

المحور الثالث وهو التوافق الحقوقي والدستوري، ويعتمد مؤشراً قياسياً يتمثل في مطابقة النصوص للمادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية والمادة الرابعة عشرة من العهد الدولي،

وقرارات الرقابة الدستورية، ويعتمد في المراجعة على السجلات القضائية الدولية، وأحكام المحاكم الدستورية الوطنية، وتقارير المقررين الخاصين.

الإطار التاريخي والتأثير المتبادل 1.3

تتشترك الأنظمة الثلاثة في جذور تاريخية عميقة، حيث استمد المشرع المصري مبكراً من تقنين نابليون لعام ألف وثمانمائة وعشرة، ثم طور تقاليد قضائية مستقلة عبر محكمة النقض المصرية. بينما جمع المشرع الجزائري بعد الاستقلال بين الإرث التشريعي الفرنسي والمبادئ الإسلامية المستمدة من الفقه المالكي، مما خلق نموذجاً هجيناً يتميز بالمرونة التفسيرية. ويظل النظام الفرنسي المصدر الأصلي للمدرسة اللاتينية التي شكلت البنية المفاهيمية للقانون الجنائي العربي الحديث، مما يجعل المقارنة الثلاثية ضرورية لفهم تطور الفكر الجنائي المعاصر وإعادة تأصيله في ضوء التحديات المعاصرة.

الفصل الأول: الفلسفة الجنائية ونظريات العقاب في الأنظمة الثلاثة

السياق الحضري وفلسفة التجريم والقرارات الدستورية المؤسسة 2.1

تختلف الأسس الفلسفية للتجريم بين الأنظمة الثلاثة بشكل جوهري. ففي فرنسا، تتجلى العلمانية القانونية في فصل التشريع الجنائي عن المرجعية الدينية، والاعتماد الكلي على الإرادة الحرة والمسؤولية الفردية كأساس للمساءلة. بينما في مصر والجزائر، يظل النظام العام والأخلاق الجنائية متأثرين بشكل عميق بالفقه الإسلامي، خاصة في مسائل الجرائم ذات الطابع الأخلاقي والتوبة، مما يخلق مساحة لتفسير النصوص الوضعية عبر عدسة المقاصد الشرعية. ويتجسد هذا الانقسام بوضوح في قرار المجلس الدستوري الفرنسي رقم ألفين وواحد عشر ومائة وأربعة وثمانين، حيث رفض الربط الصريح بين التجريم والمرجعية الدينية، مقابل قرار المحكمة الدستورية العليا المصرية رقم ثلاثة لسنة أربعة عشر قضائية دستورية، الذي أكد على عدم جواز مخالفة التشريع لثوابت الشريعة في الجرائم الأخلاقية، وقرار المجلس الدستوري الجزائري رقم اثني عشر وصفر أربعة، الذي أقر أولوية القيم الوطنية الإسلامية في تفسير النظام العام الجنائي.

نظريات العقاب بين الكلاسيكية والوضعية والإسلامية 2.2

ترتكز المدرسة الكلاسيكية على حرية الاختيار والتناسب بين الجريمة والعقوبة، بينما تؤكد المدرسة الوضعية على خطورة المجرم وضرورة التدابير الوقائية وإعادة الإدماج. ويتبنى القانون الفرنسي المعاصر مزيجاً يميل نحو إعادة الإدماج ومنع العود، خاصة بعد إصلاحات

عام ألفين وأربعة عشر التي عززت بدائل السجن والمراقبة الإلكترونية. أما في مصر والجزائر، فيلاحظ تزاوج واضح بين الردع الجزري والحماية الاجتماعية، مع إبقاء مساحة واسعة للتقدير القضائي لمراعاة الظروف المشددة والمخففة، وتأثير مفاهيم التوبة والعفو المستمدة من الفقه الإسلامي في تخفيف العقوبات أو إسقاطها في حالات محددة.

2.3 بدائل العقوبات السالبة للحرية

شهدت العقود الأخيرة تحولاً نوعياً نحو بدائل السجن لمواجهة الاكتظاظ وتحسين فعالية العقاب. وتتميز فرنسا بتجربة رائدة في الغرامات اليومية، وخدمة المجتمع، والرعاية الإلكترونية، مدعومة بآليات قضائية رقمية دقيقة. وتسعى مصر والجزائر لتوسيع هذه البدائل عبر تعديلات تشريعية حديثة، مع التركيز على الإفراج المشروط، والمراقبة الإدارية، وبرامج إعادة التأهيل المهني، كجزء من سياسة جنائية أكثر مرونة تستجيب للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني: الركن الشرعي للجريمة مبدأ الشرعية بين النص والتأويل

3.1 مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص

يُعد مبدأ الشرعية الجنائية حجر الزاوية في جميع الأنظمة الحديثة، وقد كرسه الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن لعام ألف وسبعمائة وتسعة وثمانين، وانتقل إلى الدساتير العربية عبر المادة الأولى من قانون العقوبات المصري والمادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري. وينص المبدأ على أن التجريم والعقاب يجب أن يستندا إلى نص قانوني سابق، واضح، ودقيق، يمنع القياس والتوسع في التفسير.

3.2 مصادر التجريم وحدود التفسير في النصوص المرنة

في النظام الفرنسي، يقتصر مصدر التجريم على النص التشريعي حصراً، مع استثناءات ضيقة للأعراف الدولية المصادق عليها. ويؤكد قضاء محكمة النقض الفرنسية على التفسير الضيق للنصوص الجنائية، كما في حكم الثالث عشر من مارس لعام ألف وتسعمائة وستة وتسعين الذي رفض التوسع في تجريم الأفعال غير المنصوص عليها صراحة. أما في مصر والجزائر، فيسمح الفقه والقضاء بالاستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر تفسيري تكميلي، خاصة في المسائل التي يسكت عنها النص الوضعي أو تكون غامضة. وفي مواجهة النصوص المرنة كالمصلحة العامة أو الأخلاق، يلجأ القضاء الفرنسي إلى مبدأ التفسير الضيق المستند إلى القصد التشريعي المحدد، بينما يسمح القضاء المصري والجزائري بالتفسير

المقاصدي المستند إلى قواعد الفقه الإسلامي، خاصة القاعدة المالكية التي تنص على أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، والقاعدة الحنفية التي تقضي بأن الضرر يزال، مما يخلق هامشاً تفسيريّاً أوسع لكنه يخضع لرقابة محكمة النقض لضمان عدم الخروج على مبدأ الشرعية.

التفسير القضائي والاتجاهات المعاصرة 3.3

يختلف الفقهاء في منهجية تفسير النصوص الجنائية. فبينما يتبنى القضاء الفرنسي منهجاً غائباً يراعي مقصد المشرع والسياق الاجتماعي، يميل القضاء المصري والجزائري إلى الجمع بين التفسير الحرفي والمقاصدي، خاصة عند التعامل مع النصوص المستمدة من الشريعة الإسلامية أو تلك التي تحمي المصالح العامة. ويظل التحدي المعاصر هو كيفية تطبيق مبدأ الشرعية على الجرائم المستحدثة التي تتجاوز الحدود المادية للنصوص التقليدية، مما يستدعي مرونة تفسيرية مضبوطة بضوابط اليقين والوضوح التشريعي.

الفصل الثالث: الركن المادي الفعل الإجرامي والسببية والنتيجة

مفهوم الفعل الإجرامي والسلوك 4.1

يتطلب الركن المادي للجريمة سلوكاً مادياً ظاهراً، سواء كان فعلاً إيجابياً ينتج ضرراً، أو امتناعاً عن فعل واجب قانوناً أو عقدياً. وتتشابه الأنظمة الثلاثة في اشتراط علاقة سببية بين السلوك والنتيجة الإجرامية، مع اختلافات في معايير إثبات هذه العلاقة وتكييفها فقهاً وقضائياً.

نظريات السببية المقارنة والتطبيق القضائي 4.2

تتنوع نظريات السببية في الفقه المقارن بشكل مؤثر على مسؤولية الجاني. ويتم توضيح الفروق المنهجية بين الأنظمة الثلاثة على النحو التالي:
أولاً النظام الفرنسي، ويعتمد نظرية التكافؤ التي تعد كل شرط لازم لوقوع النتيجة سبباً كافياً، ويترتب عليه دائرة مسؤولية واسعة وتعويض شامل، وتطبقه المحاكم من خلال اعتبار أي شرط ضروري كافياً لإسناد النتيجة.

ثانياً النظام المصري، ويعتمد نظرية الملاءمة التي تقصر السببية على الأفعال التي تخلق خطراً غير عادي ومتوقفاً، ويترتب عليه تضيق المسؤولية واستبعاد الأسباب الطارئة المستقلة، وتطبقه المحاكم من خلال استبعاد التدخلات الخارجية الجسيمة التي تكسر رابطة السببية.

ثالثاً النظام الجزائي، ويعتمد نظرية الإسناد الموضوعي التي تربط بين السلوك والنتيجة بناءً على مدى انحراف الفاعل عن واجب العناية المعياري، ويترتب عليه موازنة بين الحماية الاجتماعية والعدالة الفردية، وتطبيقه المحاكم من خلال تقييم مدى مخالفة الفاعل لمعايير الحيطة المتعارف عليها.

ويتجلى هذا الاختلاف عملياً في قضية التصادم المروري متعدد الأسباب، حيث طبقت محكمة النقض الفرنسية معيار التكافؤ الواسع في حكم عام ألفين وخمسة عشر، بينما قضت محكمة النقض المصرية بالطعن رقم مائة وعشرين لسنة ثمانية وستين جنح بانهايار السببية إذا تدخل خطأ طبي جسيم مستقل، وهو اتجاه تبنى جزئياً من قبل المجلس الأعلى للقضاء الجزائي في القرار رقم ألفين وتسعمائة وأربعة وأربعين، مما يعكس تحولاً جزئياً نحو معيار الملاءمة المعدل.

الظرف المانع والنتيجة غير المباشرة 4.3

تشير النتائج غير المباشرة أو المتفرعة عن الفعل الأصلي إشكاليات في تحديد المسؤولية الجنائية. فبينما يعفي بعض الفقهاء الفاعل إذا كانت النتيجة بعيدة أو غير متوقعة، يميل القضاء إلى تحميل المسؤولية إذا كان الانحراف ضمن نطاق الخطر الذي خلقه الفعل الأصلي. وتظهر التطبيقات القضائية في الأنظمة الثلاثة توجهاً نحو تقييد المسؤولية بالنتائج المباشرة أو المتوقعة بنزاهة، حمايةً لمبدأ التناسب واليقين الجنائي.

الفصل الرابع: الركن المعنوي القصد الجنائي والخطأ غير العمدى

القصد الجنائي العلم والإرادة 5.1

يتطلب الركن المعنوي في الجرائم العمدية توافر القصد الجنائي، المتمثل في علم الجاني بواقع أفعاله وإرادته في تحقيق النتيجة الإجرامية. وتتشابه الأنظمة الثلاثة في التعريف النظري، مع اختلافات جوهرية في التسميات والتطبيق. ففي الفقه الفرنسي، يتم التمييز بوضوح بين القصد المباشر والقصد الاحتمالي، حيث يتطلب الأخير قبول الجاني لوقوع النتيجة كاحتمال حقيقي. أما في مصر والجزائر، فيستخدم القضاء مصطلحات القصد المباشر والقصد الاحتمالي بشكل متكافئ، مع مرونة أكبر في استنتاج القصد من القرائن الظرفية وسلوك المتهم.

الخطأ غير العمدى الإهمال والتهور 5.2

تتطور مسؤولية الشخص عن الأفعال غير العمدية في ضوء تعقيدات الحياة الحديثة. وتعالج التشريعات المقارنة مسألة الخطأ غير العمدى عبر معايير موضوعية تراعي واجب الحيطة

والحذر. ففي فرنسا، يتم التمييز بين الخطأ الواعي حيث يدرك الفاعل الخطر ويتصرف باستخفاف، والخطأ غير الواعي أو الإهمالي حيث يغفل عن واجب العناية. وفي مصر والجزائر، يميل القضاء إلى معيار الشخص المعتاد، الذي يقيس السلوك بما كان يفعله شخص عاقل وحذر في نفس الظروف، مما يوازن بين حماية الضحايا وعدم إثقال كاهل الأفراد بمعايير غير واقعية.

معايير الإثبات القضائي وعبء الإثبات 5.3

يختلف القضاء في كيفية إثبات الركن المعنوي، وينعكس هذا الاختلاف مباشرة على عبء

الإثبات الإجرائي. ويتم بيان المعايير المقارنة على النحو التالي

في النظام الفرنسي، يتم تصنيف القصد إلى مباشر واحتمالي، ويعتمد معيار إثبات قضائي يتمثل في تقديم أدلة مباشرة أو قرينة قاطعة مع استبعاد التخمين، ويكون دور القاضي مقيداً بصرامة الإثبات الجنائي.

في النظام المصري، يتم تصنيف القصد إلى مباشر واحتمالي، ويعتمد معيار إثبات قضائي يتمثل في اعتماد القرينة القضائية المرنة والاستنتاج من الملابسات الكلية، ويكون دور القاضي تقديرياً واسعاً وخاضعاً لرقابة التعليل.

في النظام الجزائري، يتم تصنيف القصد إلى مباشر واحتمالي، ويعتمد معيار إثبات قضائي يتمثل في المزج بين الأدلة المادية والقرائن الظرفية، ويكون دور القاضي موجهاً نحو الموازنة بين الثبوت والواقع الاجتماعي.

الفصل الخامس: المسؤولية الجنائية الأهلية والإسناد والدفاع الشرعي

أهلية المسؤولية الجنائية 6.1

تتشرط جميع الأنظمة توافر الأهلية الجنائية، المرتبطة بالسن والتمييز العقلي. وتختلف التشريعات في تحديد سن المسؤولية، حيث تتراوح بين عشر سنوات وثمانية عشر عاماً، مع وجود تدابير تربية وإعادة تأهيل للأحداث في جميع الأنظمة. ويؤثر النمو الاجتماعي والنفسية في تقدير التمييز، خاصة في الجرائم الحديثة التي تستغل وعي الأحداث رقمياً.

الجنون والإكراه المعايير المقارنة والأطر التشريعية 6.2

يؤثر اختلال الإدراك أو الإرادة على المسؤولية الجنائية بشكل جوهري. وينظم هذا المعيار تشريعياً عبر المادة مائة واثنين وعشرين من القانون الجنائي الفرنسي، التي تفصل بين الإلغاء التام للمسؤولية عند اختلال الإدراك أو الإرادة، وتخفيف العقوبة عند ضعفهما. مقابل ذلك،

تنص المادة الثانية والستين من القانون المصري والمادة الأربعين من القانون الجزائري على انتفاء التمييز والإرادة معاً، مع اعتماد التقرير الطبي القضائي كدليل قريني لا حاسم، مما يمنح القاضي سلطة تقديرية أوسع في الموازنة بين العلم الطبي والظروف الاجتماعية. ففي فرنسا، يعتمد القضاء على الاختبار الطبي النفسي الذي يجمع بين التشخيص السريري وتأثيره على الإرادة الحرة. أما في مصر والجزائر، فيطبق معيار طبي شرعي يدمج بين التشخيص الطبي وحكم الفقه الإسلامي في التمييز بين الجنون المفاجئ والمزمن. ويؤثر الإكراه المادي والمعنوي بشكل مختلف، ففي الأنظمة اللاتينية، يشترط أن يكون الخطر حالاً وشديداً ولا مفر منه، بينما يوسع الفقه الإسلامي والقضاء العربي مفهوم الضرورة ليشمل الحالات التي يتعارض فيها حفظ النفس مع ارتكاب محظور.

الدفاع الشرعي وحالة الضرورة 6.3

تعترف القوانين المقارنة بأسباب الإباحة التي ترفع الصفة الإجرامية عن الفعل، مثل الدفاع الشرعي وحالة الضرورة. وتتشابه الأنظمة في الشروط العامة للدفاع الشرعي، مع اختلافات في تقدير تناسب وسائل الدفاع مع خطورة الاعتداء. وقد أثرت أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالمادتين الثانية والثالثة بشكل مباشر على تطوير هذه المعايير في أوروبا، وأصبحت مرجعاً تفسيرياً متزايداً في المحاكم العربية عند مراجعة قضايا الاستخدام المفرط للقوة أو التقييد غير المبرر للحريات.

الفصل السادس: المشاركة في الجريمة والشروع

صور المشاركة والمسؤولية المشتركة 7.1

تنظم قوانين العقوبات المشاركة في الجريمة عبر صور متعددة، كالتحريض المباشر وغير المباشر، والمساعدة المادية والمعنوية، والتواطؤ. وتتشابه الأنظمة في مبدأ مسؤولية الشريك، مع اختلافات في شروط تحقق المشاركة ودرجة العقوبة المقررة. فبينما يشترط القانون الفرنسي توأصلاً إجرامياً مباشراً، يميل القضاء المصري والجزائري إلى توسيع الدائرة ليشمل كل من ساهم بشكل فعال في تحقيق النتيجة، حتى لو لم يكن حاضراً في مكان التنفيذ.

الشروع والبدء الفعلي في التنفيذ والمقارنة النصية 7.2

يعالج هذا القسم مرحلة التنفيذ التي تسبق اكتمال الجريمة. بينما كان الشروع مدمجاً سابقاً مع الركن المادي، ينفصل هنا تحليلياً ليركز على معيار التمييز بين الأعمال التحضيرية والشروع المعاقب عليه. وتتجلى هذه المعايير في النصوص التالية وهي المادة مائة واثنين وعشرين

وخمسة من القانون الجنائي الفرنسي التي تشترط البدء في التنفيذ المادي، والمادة الخامسة والأربعين من القانون المصري التي تكتفي بالشروع في فعل من أفعال التنفيذ، والمادة الثامنة والثلاثين من القانون الجزائري التي تضيف عنصر القصد الجرمي الظاهر. ويؤدي هذا الاختلاف النصي إلى تفاوت في نطاق التجريم، حيث يعاقب النظام الفرنسي على الشروع في الجنايات والجنح فقط، بينما يشمل النظامان العربيان المخالفات الجسيمة في حالات محددة. وتظهر التطبيقات القضائية توجهاً نحو المعاقبة على الشروع في الجرائم الخطيرة، حماية للنظام العام، مع مراعاة ظروف الاستحالة النسبية

الانسحاب من الشراكة الجنائية 7.3

تعالج بعض التشريعات مسألة انسحاب الشريك قبل اكتمال الجريمة، كسبب للإعفاء من العقوبة أو تخفيفها. وتختلف الأنظمة في شروط قبول الانسحاب، ففي فرنسا، يشترط أن يكون الانسحاب طوعياً وكاملاً ويمنع وقوع النتيجة، بينما يميل القضاء العربي إلى قبول الانسحاب إذا أبلغ السلطات أو منع التنفيذ فعلياً، مما يعكس توازناً دقيقاً بين سياسة التجريم وتشجيع التوبة وحماية المجتمع

الفصل السابع: العقوبات والتدابير الاحترازية

أنواع العقوبات والتصنيف الحديث 8.1

تصنف العقوبات في الأنظمة المقارنة إلى أصلية وتبعية وتكميلية، وفقاً لخطورة الجريمة وهدف العقاب. وتتشابه الأنظمة في التسلسل الهرمي للعقوبات، مع اختلافات في التفاصيل الإجرائية وشروط التطبيق. وقد شهد العقد الأخير تحولات جذرية، خاصة في فرنسا عام ألفين وأربعة عشر التي قلصت عقوبات السجن القصير، ومصر عام ألفين وواحد وعشرين التي وسعت بدائل الحبس، والجزائر عام ألفين وثلاثة وعشرين التي عززت المراقبة الإلكترونية وبرامج إعادة الإدماج

التدابير الاحترازية والمراقبة القضائية 8.2

تهدف التدابير الاحترازية إلى منع العود وحماية المجتمع، دون أن تتصف بالطابع الجزري للعقوبة. وتتنوع بين المراقبة الإدارية، والعلاج الإلزامي للمدمنين، والحجز في مؤسسات نفسية خاصة. وتختلف الأنظمة في مدى خضوع هذه التدابير لمراقبة القضاء و ضمانات التقاضي، ففي فرنسا، تخضع جميع التدابير لمراقبة قضائية مسبقة ودورية، بينما في مصر

والجزائر، يتجه التشريع الحديث نحو تعزيز الضمانات الإجرائية وتقليص الصلاحيات الإدارية المطلقة، تماشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إحصائيات التنفيذ ومعدلات العود والبيانات الرسمية 8.3

تشير التقارير الرسمية لوزارة العدل الفرنسية لعام ألفين وثلاثة وعشرين إلى أن مدة التنفيذ الفعلي للسجن القصير أقل من ستة أشهر لا تتجاوز خمسة وستين في المائة بسبب الإفراجات المشروطة المتكررة، بينما تشير إحصاءات مصلحة السجون المصرية لعام ألفين واثنين وعشرين والجزائرية لعام ألفين وثلاثة وعشرين إلى أن متوسط مدة التنفيذ الفعلي يتراوح بين خمسة وسبعين إلى خمسة وثمانين في المائة، مع انخفاض معدل العود بنسبة اثني عشر في المائة خلال خمس سنوات في الوحدات التي طبقت برامج التأهيل المهني المعتمدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويتم توضيح المؤشرات الإحصائية المقارنة على النحو التالي:

بالنسبة للنظام الفرنسي، يبلغ متوسط مدة التنفيذ الفعلي نحو خمسة وستين في المائة للسجن القصير، وترتفع نسبة تطبيق بدائل السجن اعتماداً على الرقابة الإلكترونية والغرامات اليومية، ويكون معدل العود خلال خمس سنوات منخفضاً نسبياً وفقاً لتقارير عام ألفين وثلاثة وعشرين بالنسبة للنظام المصري، يبلغ متوسط مدة التنفيذ الفعلي نحو خمسة وسبعين إلى ثمانين في المائة، وتتوسط نسبة تطبيق بدائل السجن لكنها متنامية بفضل إصلاحات عام ألفين وواحد وعشرين، ويأخذ معدل العود في الانخفاض مع برامج التأهيل المستمرة بالنسبة للنظام الجزائري، يبلغ متوسط مدة التنفيذ الفعلي نحو ثمانين إلى خمسة وثمانين في المائة، وتتوسط نسبة تطبيق بدائل السجن مع تعزيز المراقبة الإلكترونية عام ألفين وثلاثة وعشرين، ويلاحظ انخفاض ملحوظ في معدل العود داخل الوحدات النموذجية. وتعكس هذه الأرقام ضرورة الاستمرار في تطوير بدائل السجن وتعزيز العدالة التصالحية.

الفصل الثامن: الضمانات الإجرائية المؤثرة في الركن الموضوعي للمساءلة

أثر التقييد غير القانوني وبطلان الإجراءات 9.1

يختلف تنظيم مرحلة التوقيف والحراسة النظرية بين الأنظمة الثلاثة، خاصة فيما يتعلق بالمدة القصوى، وحضور المحامي، وتسجيل الاستجواب. وتظهر الإصلاحات الحديثة في مصر والجزائر اتجاهاً نحو تعزيز الضمانات الإجرائية اقتداءً بالنموذج الفرنسي، الذي يربط بين التقييد والرقابة القضائية الفورية. ويُعد التوقيف غير المستند إلى إذن قضائي أو تجاوز المدة القانونية سبباً مباشراً لبطلان الإجراءات اللاحقة في فرنسا، بينما تتجه المحاكم العربية مؤخراً

إلى تطبيق البطلان النسبي الذي يمكن تداركه بالإثبات المستقل، مع تشديد الرقابة على مشروعية الاحتجاز المبدئي.

مشروعية الاعتراف وتأثيره على الإثبات الموضوعي 9.2
تكرس جميع الأنظمة مبدأ قرينة البراءة وحق المتهم في الدفاع، كضمانات أساسية للمحاكمة العادلة. ويتطابق هذا المبدأ مع المادة السادسة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمادة الرابعة عشرة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويختلف التطبيق العملي في توزيع عبء الإثبات، ففي فرنسا، تلتزم النيابة بإثبات التهمة بما لا يدع مجالاً للشك المعقول، بينما يميل القضاء العربي إلى اعتماد معيار الاطمئنان القضائي المستند إلى الأدلة القاطعة والقرائن المتضافرة. ويُعد الاعتراف المنتزع تحت ضغط أو دون حضور محامٍ دليلاً باطلاً أو منقوص القوة الثبوتية في الأنظمة الثلاثة، مع تباين في مدى جواز الاستعانة به لتوجيه التحقيقات دون اعتباره أساساً للإدانة.

حق الدفاع وتوازن الركن المعنوي 9.3
يؤثر ضمان الحضور الفعلي للمحامي منذ بداية الاستجواب مباشرة على تقدير الركن المعنوي للجريمة، حيث يضمن عدم انتزاع أقوال تحت تأثير الضغط النفسي، ويوفر سياقاً دقيقاً لظروف الواقعة. وقد عززت المحاكم العليا في الدول الثلاث رقابتها على ضمانات المحاكمة العادلة، خاصة في قضايا التعذيب، والأدلة غير المشروعة، والتأخير غير المبرر في الفصل في الدعوى، مما يعكس تطوراً نوعياً في حماية الحقوق الإجرائية وتأثيرها المباشر على اكتمال أركان المسؤولية الموضوعية.

الفصل التاسع: الجرائم المستجدة إعادة التأصيل في العصر الرقمي
الربط الجذري بالأصول التقليدية والتحديات الرقمية 10.1
تواجه الأنظمة القانونية تحديات جسيمة في مواجهة الجرائم الإلكترونية والمالية، نظراً لطبيعتها العابرة للحدود وسرعة تطور تقنياتها. والإشكالية المركزية تكمن في كيفية تطبيق مبدأ الشرعية، والركن المعنوي، والسببية، على أفعال تحدث في فضاء غير مادي. فبينما يتوسع المشرع في التجريم، يظل الفقه والقضاء ملتزمين بضوابط اليقين والنص، مما يستدعي تأصيلاً جديداً يربط بين الجريمة الرقمية والأركان التقليدية دون مساس بمبدأ الشرعية.

المقارنة التشريعية والتطبيقات القضائية النموذجية 10.2

قارن التشريع الفرنسي عبر قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي لعام ألفين وأربعة بين حرية التعبير ومسؤولية المزود، بينما نظم المشرع المصري الجرائم الإلكترونية عبر القانون رقم مائة وخمسة وسبعين لسنة ألفين وثمانية عشر الذي عالج الاختراق، والاحتيال المالي، وانتهاك الخصوصية. وفي الجزائر، عدل المشرع القانون الجنائي عبر القانون رقم تسعة وصفر أربعة لمواجهة الجرائم المعلوماتية، مع التركيز على حماية البنى التحتية الحيوية. ويتجلى هذا التأصيل في قضية الاحتيال عبر المنصات الرقمية المشفرة، حيث طبقت المحكمة الجنائية الفرنسية معيار التدخل التقني المباشر لتوفير الركن المادي، بينما اعتمدت محكمة الجنايات المصرية معيار الاستيلاء على البيانات كمال منقول، ووسع المجلس الأعلى للقضاء الجزائري المسؤولية ليشمل مزود الخدمة الذي أغفل واجب الحيلة الرقمية، مما يظهر كيف يعيد كل نظام تأصيل الأركان التقليدية ليناسب الفضاء غير المادي. وتظهر التطبيقات القضائية توجهاً نحو الاعتراف بالأدلة الرقمية المشفرة، مع تشديد شروط مشروعيتها جمعها وحفظها لضمان عدم المساس بالحقوق الأساسية.

جرائم المال والإرهاب والأمن الوطني 10.3

تكتسب مكافحة جرائم المال والفساد والإرهاب أهمية متزايدة. وتتشابه الأنظمة في تجريم الرشوة، وغسل الأموال، واختلاس الأموال العامة، مع اختلافات في آليات المكافحة ودرجة الصرامة العقابية. وفي قضايا الإرهاب، يظهر توسع تشريعي في تعريف الجريمة وتشديد العقوبات، مع جدل فقهي وقضائي حول التوازن بين حماية الأمن الوطني وضمان الحريات العامة. وقد أكدت المحاكم الدستورية في الدول الثلاث على ضرورة خضوع التدابير الاستثنائية لرقابة قضائية صارمة، ومنع التوسع في التجريم على حساب الحقوق الأساسية.

الخاتمة نحو نموذج جنائي عربي متكامل وعشرة مبادئ توجيهية تؤكد هذه الدراسة المقارنة أن التقارب التشريعي بين النظم المصرية والجزائرية والفرنسية لا يلغي الخصوصيات الثقافية والدينية التي تمنح كل نظام هويته المميزة. وإن تطوير القانون الجنائي العربي يستدعي الاستفادة من أفضل الممارسات المقارنة، مع الحفاظ على الأصالة والقيم المجتمعية، والالتزام الصارم بضمانات المحاكمة العادلة والمعايير الدولية.

وبناءً على التحليل المقارن العميق، يطرح هذا الكتاب عشرة مبادئ توجيهية قابلة للتبني التشريعي والقضائي المباشر:

أولاً ترسيخ مبدأ الشرعية الوظيفي الذي يمنع التوسع في التجريم، ويسمح بالتفسير المقاصدي ضمن حدود النص الواضح.

ثانياً اعتماد معيار الإسناد الموضوعي في السببية لربط المسؤولية بالخطر غير العادي الذي يخلقه الفاعل.

ثالثاً توحيد مفهوم القصد الاحتمالي عبر معايير إثبات قضائية دقيقة تمنع التخمين وتعتمد القرينة القضائية المتضافرة.

رابعاً دمج الاختبار الطبي النفسي مع المعيار الشرعي في تقييم الأهلية والجنون لضمان الدقة العلمية والعدالة الأخلاقية.

خامساً توسيع نطاق الدفاع الشرعي وحالة الضرورة ليشمل حماية المصالح المعاصرة مثل الخصوصية الرقمية والبيانات الشخصية.

سادساً تقنين الانسحاب الطوعي من الشراكة الجنائية كسبب للإعفاء من العقوبة إذا منع الفاعل وقوع النتيجة أو أبلغ السلطات.

سابعاً تعزيز بدائل السجن عبر الغرامات اليومية، وخدمة المجتمع، والمراقبة الإلكترونية، مع رقابة قضائية دورية صارمة.

ثامناً ضمان الحضور الفعلي للمحامي منذ بداية التوقيف، ومنع الاعتماد على الاعتراف غير المسجل أو المنتزع تحت ضغط.

تاسعاً تأصيل الجرائم الرقمية عبر ربطها بالأركان التقليدية، واشتراط مشروعية جمع الأدلة الإلكترونية وحفظها وفق معايير دولية.

عاشراً إنشاء إطار قضائي عربي مشترك للجرائم العابرة للحدود يعتمد على مبدأ التكامل القضائي الاختياري، حيث تتعاون النيابة العامة في الدول الثلاث عبر بروتوكول موحد لتبادل الأدلة الرقمية، وتنفيذ الأحكام، وضمان حق الدفاع المشترك، دون المساس بالسيادة الجنائية الوطنية.

إن بناء فقه جنائي مقارن متجدد ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق عدالة أكثر إنصافاً وفعالية، تسهم في استقرار المجتمعات وازدهارها، وتضع الأسس القانونية لمرحلة تشريعية عربية معاصرة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، واليقين والمرونة، والعدالة والرحمة.

المراجع والمصادر منسق وفق معايير التوثيق الأكاديمي المعتمدة
ملاحظة منهجية أضيفت أرقام الصفحات المرجعية كنموذج تطبيقي. يُنصح بمراجعتها بدقة
وفق النسخ المعتمدة أثناء المراجعة النهائية للطباعة.

الكتب والدراسات العربية

- عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، دار التراث، القاهرة، الطبعة الخامسة، عام ألف وتسعمائة وخمسة وسبعين، صفحة مائتان وأربعة عشر.
- أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي المصري، المجلدان الأول والثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، عام ألفين وثمانية عشر، صفحتان مائة وخمسة وأربعين وثلاثمائة واثنى عشر.
- محمد علي الشاذلي، شرح قانون العقوبات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، عام ألفين وعشرة، صفحة تسعة وثمانين.
- محمود نجيب حسني، القانون الجنائي العام، المجلدان، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة السادسة، عام ألفين وخمسة عشر، صفحة مائتان وواحد.
- عادل نسيم، الجرائم المستحدثة في التشريع المصري، مكتبة دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، عام ألفين وعشرين، صفحة مائة واثنى عشر.

الكتب والدراسات الفرنسية

- Jean Pradel, Droit pénal général, Paris, Cujas, الطبعة الثالثة والعشرون، عام ألفين واثنين وعشرين، صفحة أربعمائة واثنين وخمسين.
- Merle et Vitu, Traité de droit criminel, tome I, Paris, Cujas, عام ألفين وواحد وعشرين، صفحة مائة وثمانية وسبعين.
- François Desportes and Francis Le Gunehec, Droit pénal général, Paris, Economica, الطبعة العشرون، عام ألفين وثلاثة وعشرين، صفحة ثلاثمائة وخمسة.
- Catherine Mascala, Procédure pénale, Paris, Dalloz, الطبعة الثانية عشرة، عام ألفين واثنين وعشرين، صفحة أربعة وتسعين.

الأعمال الإنجليزية المقارنة

- Claus Roxin, Criminal Law General Part, Munich, Beck, عام ألفين وعشرين، صفحة مائة واثنى عشر.
- George Fletcher, Rethinking Criminal Law, New York, Oxford University Press, عام ألفين، صفحة مائتان وأربعة وعشرون.

Christoph Safferling, International Criminal Procedure, Oxford,
Oxford University Press, عام ألفين واثنى عشر، صفحة ثمانية وسبعين.
Ian Dennis, The Law of Evidence, London, Sweet & Maxwell,
الطبعة السابعة، عام ألفين وواحد وعشرين، صفحة مائة وستة وخمسين

النصوص التشريعية الرسمية

المادة الأولى، المادة مائة واثنين وعشرين وخمسة، المادة مائة واثنين
Code pénal وعشرين وواحد، فرنسا

فرنسا، Code de procédure pénale

قانون العقوبات المصري رقم ثمانية وخمسين لسنة ألف وتسعمائة وسبعة وثلاثين، المواد
الأولى، الخامسة والأربعين، الثانية والستين، مصر
قانون الإجراءات الجنائية المصري رقم مائة وخمسين لسنة ألف وتسعمائة وخمسين، مصر
قانون العقوبات الجزائري، المواد الأولى، الثامنة والثلاثين، الأربعين، الجزائر
قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، الجزائر
القانون المصري رقم مائة وخمسة وسبعين لسنة ألفين وثمانية عشر بشأن مكافحة الجرائم
الإلكترونية
القانون الجزائري رقم تسعة و صفر أربعة المؤرخ في عام ألفين وتسعة المتعلق بالجرائم
المعلوماتية
LCEN. القانون الفرنسي رقم ألفين وأربعة وخمسمائة وخمسة وسبعين

الأحكام القضائية القيادية

الثالث عشر من مارس عام ألف
Cour de cassation, chambre criminelle, Bull crim ، وتسعمائة وستة وتسعين، رقم خمسة وتسعين وثمانية وثمانين ومائة واثنى عشر
رقم مائة وواحد وعشرين

الخامس من يناير عام ألفين وواحد
Cour de cassation, chambre criminelle، وعشرين، رقم عشرين وثمانين ومائة وثلاثة وعشرين
محكمة النقض المصرية، الطعن رقم مائة وعشرين لسنة ثمانية وستين جنح، جلسة الخامس
عشر من يناير عام ألفين
محكمة النقض المصرية، الطعن رقم أربعة آلاف وخمسمائة واثنين وستين لسنة سبعة وستين
ق، جلسة العشرين من ديسمبر عام ألفين

المجلس الأعلى للقضاء الجزائري، الغرفة الجنائية، القرار رقم أربعة وعشرين ألفاً وخمسمائة وسبعة وستين المؤرخ في الثاني عشر من مارس عام ألفين وثمانية عشر.
المجلس الأعلى للقضاء الجزائري، القرار رقم ألفين وتسعمائة وأربعة وأربعين المؤرخ في الرابع عشر من فبراير عام ألفين وتسعة عشر.

Conseil constitutionnel قرار رقم ألفين وواحد عشر ومائة وأربعة وثمانين الصادر
في الثالث والعشرين من سبتمبر عام ألفين وواحد عشر.
المحكمة الدستورية العليا المصرية، الدعوى رقم ثلاثة لسنة أربعة عشر قضائية دستورية،
حكم مؤرخ في الرابع من مايو عام ألف وتسعمائة وتسعة وتسعين
السابع والعشرون من نوفمبر، *Salduz v Turkey*، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
عام ألفين وثمانية، الطلب رقم ستة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وتسعة وتسعين واثنين
الثالث عشر من *Ibrahim and Others v UK*، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
سبتمبر عام ألفين وستة عشر، الطلب رقم خمسين ألفاً وخمسمائة وواحد وأربعين وثمانية

الوثائق الدولية والتقارير

United Nations, Standard Minimum Rules for the Treatment of
Prisoners Nelson Mandela Rules, UN Doc A RES 70 175 عام ألفين
وخمسة عشر

European Court of Human Rights, Guide on Article 6 of the
European Convention on Human Rights الطبعة الثالثة والعشرون، عام ألفين
وثلاثة وعشرين

United Nations Office on Drugs and Crime, Model Legislative
Provisions on Cybercrime, Vienna, UNODC عام ألفين واثنين وعشرين

Ministère de la Justice France, Statistiques annuelles sur
l'exécution des peines, Paris, عام ألفين وثلاثة وعشرين
المصلحة العامة للسجون مصر، التقرير السنوي للتنفيذ العقابي، القاهرة، عام ألفين واثنين
وعشرين

المديرية العامة لحماية المدنية وإعادة الإدماج الجزائر، إحصائيات السجون وإعادة التأهيل،
الجزائر العاصمة، عام ألفين وثلاثة وعشرين

مسرد المصطلحات القانونية المقارن ثلاثي اللغات

Problématique المصطلح العربي المشكّلة الجنائية الوظيفية يقابله بالفرنسية
Functional Criminal ويقابله بالإنجليزية
criminelle fonctionnelle
Problematic.

ويعابله Imputation objective المصطلح العربي الإسناد الموضوعي يقابله بالفرنسية
Objective Imputation.
بالإنجليزية

ويعابله بالإنجليزية Dolus éventuel المصطلح العربي القصد الاحتمالي يقابله بالفرنسية
Eventual Intent Conditional Intent.

Faute d'imprudance Non- المصطلح العربي خطأ غير عمدي يقابله بالفرنسية
Unintentional Fault Negligence.
بالإنجليزية

ويعابله بالإنجليزية Nullité relative المصطلح العربي بطلان نسبي يقابله بالفرنسية
Relative Nullity.

ويعابله Mesures de sécurité المصطلح العربي تدابير احترازية يقابله بالفرنسية
Security Measures.
بالإنجليزية

Intégration judiciaire المصطلح العربي تكامل قضائي اختياري يقابله بالفرنسية
Optional Judicial Integration.
ويعابله بالإنجليزية facultative

ويعابله بالإنجليزية Laïcité juridique المصطلح العربي علمانية قانونية يقابله بالفرنسية
Legal Secularism.

حقوق النشر والملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة للدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي. لا يجوز نسخ أو نقل أو اقتباس
أي جزء من هذا العمل دون إذن كتابي مسبق من المؤلف. حقوق الترجمة والتوزيع والنشر
محمية بموجب الاتفاقيات الدولية للملكية الفكرية واتفاقية بيرن. أي استخدام غير مرخص
يخضع للمساءلة القانونية والتعويضات المقررة

CIP Ready بيانات النشر والفهرسة

2026 تاريخ النشر مايو

الطبعة الأولى القاهرة والجزائر وباريس

إعداد وتوثيق الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

باحث في التأصيل القانوني المقارن والحوكمة التشريعية

قيد الإصدار تصنيف دوي ثلاثة وخمسة وأربعون قانون جنائي مقارن ISBN

LES GRANDS FONDEMENTS DU DROIT PÉNAL: MÉTHODE D'ENRACINEMENT COMPARÉ ENTRE LES SYSTÈMES ÉGYP TIEN, ALGÉRIEN ET FRANÇAIS - DE LA LÉGALITÉ À LA JUSTICE RESTAURATIVE

Auteur: Docteur Mohamed Kamal Arafa Elrakhawi
Édition: Première, version finale prête pour publication et révision
par les pairs

Classification: Droit pénal comparé, enracinement législatif et
jurisprudentiel

Date de publication: Mai 2026

Langue: Arabe avec glossaire terminologique trilingue

DÉDICACE

Aux pionniers de la pensée pénale qui ont cru que la justice ne s'accomplit que par la science, aux étudiants en droit qui aspirent à une compréhension plus profonde de l'essence de l'incrimination et de la peine, et à notre nation arabe qui mérite un système de justice alliant l'authenticité de la charia et l'équité du droit positif. Et à chaque chercheur qui croit que la doctrine pénale n'est pas une simple exégèse de textes, mais une architecture de la justice.

TABLE DES MATIÈRES

Chapitre préliminaire: La méthodologie d'enracinement en droit pénal comparé

Chapitre premier: La philosophie pénale et les théories de la
peine dans les trois systèmes

Chapitre deux: Le fondement légal de l'infraction: Le principe de
légalité entre texte et interprétation

Chapitre trois: L'élément matériel: L'acte criminel, la causalité et
le résultat

Chapitre quatre: L'élément moral: L'intention criminelle et la faute
non intentionnelle

Chapitre cinq: La responsabilité pénale: La capacité, l'imputation
et la légitime défense

Chapitre six: La participation criminelle et la tentative

Chapitre sept: Les peines et les mesures de sûreté

Chapitre huit: Les garanties procédurales influençant l'élément
substantiel de la responsabilité

Chapitre neuf: Les infractions émergentes: Réenracinement à
l'ère numérique

Conclusion: Vers un modèle pénal arabe intégré et dix principes
directeurs

Références et sources coordonnées selon les standards de
documentation académique reconnus

Glossaire comparé des termes juridiques

Droits d'auteur et propriété intellectuelle

CHAPITRE PRÉLIMINAIRE: LA MÉTHODOLOGIE D'ENRACINEMENT EN DROIT PÉNAL COMPARÉ

1.1 La problématique, l'apport doctrinal et la détermination de l'unité d'analyse

Cet ouvrage part d'une problématique centrale consistant en
l'accroissement de la mondialisation pénale et de l'intersection
des infractions transfrontalières, dans un contexte de persistance

d'attachement à des méthodologies nationales étroites dans l'interprétation de l'incrimination et de la sanction. L'hypothèse fondamentale sur laquelle repose ce travail est que le rapprochement législatif entre les systèmes égyptien, algérien et français n'annule pas les particularités civilisationnelles et religieuses qui confèrent à chaque système son identité, mais crée au contraire un fondement méthodologique pour concilier la légalité latine et l'enracinement islamique. L'apport doctrinal nouveau que propose cette référence réside dans l'application de la méthode fonctionnelle conciliatrice, qui ne se contente pas d'énumérer les différences textuelles, mais recherche comment chaque système traite concrètement le même problème pénal, en s'appuyant sur la législation, la doctrine dominante, la jurisprudence contraignante et les rapports parlementaires officiels, afin de combler une lacune référentielle majeure consistant en l'absence d'ouvrage d'enracinement reliant le classicisme français, le positivisme égyptien et l'hybridité algérienne selon une méthodologie jurisprudentielle comparative applicable sur le plan législatif. L'unité d'analyse dans cette référence repose sur la problématique pénale fonctionnelle, c'est-à-dire la situation factuelle récurrente comme la fraude numérique, la défense des biens, ou la tentative inachevée, afin de retracer comment elle est traitée législativement, doctrinalement et jurisprudentiellement dans chaque système, tout en mesurant le degré d'efficacité sociale et les garanties procédurales associées.

1.2 Les outils opérationnels de comparaison et les critères d'évaluation

La recherche repose sur le critère de comparaison fonctionnelle qui relie le texte juridique, l'application jurisprudentielle et la réalité sociale. Les sources de comparaison sont classées en quatre niveaux: les textes législatifs officiels, les décisions jurisprudentielles émanant des cours suprêmes, les écrits doctrinaux influents, et les textes réglementaires officiels. Ces sources sont mobilisées pour construire une analyse comparative révélant les points de convergence et de divergence depuis les fondations originelles, en s'appuyant sur des indicateurs de mesure unifiés articulés autour des axes suivants:

Le premier axe est la certitude pénale et la légalité, qui repose sur un indicateur standard consistant en la clarté de la rédaction législative, la prévention de l'extension interprétative non justifiée, et la stabilité des orientations jurisprudentielles, en s'appuyant pour la révision sur les textes des lois pénales et les arrêts des cours de cassation et constitutionnelles.

Le deuxième axe est l'efficacité dissuasive et réhabilitative, qui repose sur un indicateur standard consistant en le taux de récidive, la durée d'exécution effective, et le pourcentage d'application des alternatives à l'emprisonnement, en s'appuyant pour la révision sur les rapports officiels des ministères de la Justice, les statistiques de l'administration pénitentiaire, et les rapports des Nations Unies.

Le troisième axe est la conformité aux droits fondamentaux et aux normes constitutionnelles, qui repose sur un indicateur standard consistant en la correspondance des textes avec l'article six de la Convention européenne et l'article quatorze du Pacte international, ainsi que les décisions de contrôle constitutionnel, en s'appuyant pour la révision sur les registres jurisprudentiels

internationaux, les arrêts des cours constitutionnelles nationales, et les rapports des rapporteurs spéciaux.

1.3 Le cadre historique et l'influence mutuelle

Les trois systèmes partagent des racines historiques profondes, le législateur égyptien ayant puisé tôt dans le Code Napoléon de mil huit cent dix, puis développé des traditions jurisprudentielles indépendantes à travers la Cour de cassation égyptienne. Tandis que le législateur algérien a combiné après l'indépendance l'héritage législatif français et les principes islamiques issus de la doctrine malikite, créant ainsi un modèle hybride caractérisé par une flexibilité interprétative. Le système français demeure la source originelle de l'école latine qui a façonné la structure conceptuelle du droit pénal arabe moderne, rendant ainsi la comparaison tripartite nécessaire pour comprendre l'évolution de la pensée pénale contemporaine et son réenracinement à la lumière des défis actuels.

CHAPITRE PREMIER: LA PHILOSOPHIE PÉNALE ET LES THÉORIES DE LA PEINE DANS LES TROIS SYSTÈMES

2.1 Le contexte civilisationnel et la philosophie de l'incrimination: les décisions constitutionnelles fondatrices

Les fondements philosophiques de l'incrimination diffèrent substantiellement entre les trois systèmes. En France, la laïcité juridique se manifeste par la séparation de la législation pénale de toute référence religieuse, et le recours exclusif à la volonté libre et à la responsabilité individuelle comme fondement de l'imputabilité. Tandis qu'en Égypte et en Algérie, l'ordre public et la morale pénale demeurent profondément influencés par la doctrine islamique, particulièrement dans les questions relatives

aux infractions de nature morale et au repentir, créant ainsi un espace pour l'interprétation des textes positifs à travers le prisme des finalités de la charia. Cette divergence se concrétise clairement dans la décision du Conseil constitutionnel français numéro deux mille onze-cent quarante-huit QPC, ayant refusé le lien explicite entre l'incrimination et la référence religieuse, à l'opposé de la décision de la Haute Cour constitutionnelle égyptienne numéro trois de l'an quatorze constitutionnel, ayant affirmé l'illicéité de la contrariété de la législation aux constantes de la charia dans les infractions morales, et la décision du Conseil constitutionnel algérien numéro douze-zéro quatre, ayant reconnu la primauté des valeurs nationales islamiques dans l'interprétation de l'ordre public pénal.

2.2 Les théories de la peine: entre classicisme, positivisme et perspective islamique

L'école classique repose sur la liberté de choix et la proportionnalité entre l'infraction et la peine, tandis que l'école positiviste insiste sur la dangerosité du délinquant et la nécessité des mesures préventives et de la réinsertion. Le droit pénal français contemporain adopte un mélange tendant vers la réinsertion et la prévention de la récidive, particulièrement après les réformes de deux mille quatorze ayant renforcé les alternatives à l'emprisonnement et la surveillance électronique.

Tandis qu'en Égypte et en Algérie, on observe un mariage évident entre la dissuasion répressive et la protection sociale, avec le maintien d'un large espace d'appréciation judiciaire pour prendre en compte les circonstances aggravantes et atténuantes, et l'influence des concepts de repentir et de grâce issus de la

doctrine islamique dans l'atténuation ou la suppression des peines dans des cas déterminés.

2.3 Les alternatives aux peines privatives de liberté

Les dernières décennies ont connu une transformation qualitative vers les alternatives à l'emprisonnement pour faire face à la surpopulation carcérale et améliorer l'efficacité de la sanction. La France se distingue par une expérience pionnière en matière d'amendes journalières, de travail d'intérêt général, et de surveillance électronique, soutenue par des mécanismes juridictionnels numériques précis. L'Égypte et l'Algérie cherchent à élargir ces alternatives par le biais de modifications législatives récentes, en mettant l'accent sur la libération conditionnelle, la surveillance administrative, et les programmes de réhabilitation professionnelle, dans le cadre d'une politique pénale plus flexible répondant aux standards internationaux des droits de l'homme.

CHAPITRE DEUX: LE FONDEMENT LÉGAL DE L'INFRACTION: LE PRINCIPE DE LÉGALITÉ ENTRE TEXTE ET INTERPRÉTATION

3.1 Le principe "Nulle infraction, nulle peine sans texte"

Le principe de légalité pénale constitue la pierre angulaire de tous les systèmes modernes, ayant été consacré par la Déclaration française des droits de l'homme et du citoyen de mil sept cent quatre-vingt-neuf, et transposé dans les constitutions arabes à travers l'article premier du Code pénal égyptien et l'article premier du Code pénal algérien. Ce principe dispose que l'incrimination et la sanction doivent reposer sur un texte législatif antérieur, clair et précis, empêchant l'analogie et l'extension interprétative.

3.2 Les sources de l'incrimination et les limites de l'interprétation dans les textes flexibles

Dans le système français, la source de l'incrimination se limite exclusivement au texte législatif, avec des exceptions restreintes pour les coutumes internationales ratifiées. La jurisprudence de la Cour de cassation française insiste sur l'interprétation stricte des textes pénaux, comme dans l'arrêt du treize mars mil neuf cent quatre-vingt-seize ayant refusé l'extension de l'incrimination à des actes non expressément prévus par la loi. Tandis qu'en Égypte et en Algérie, la doctrine et la jurisprudence permettent de se fonder sur les principes de la charia islamique comme source interprétative complémentaire, particulièrement dans les questions sur lesquelles le texte positif garde le silence ou demeure ambigu. Face aux textes flexibles comme l'intérêt général ou la morale, la jurisprudence française recourt au principe d'interprétation stricte fondé sur l'intention législative déterminée, tandis que la jurisprudence égyptienne et algérienne permet l'interprétation finaliste fondée sur les règles de la doctrine islamique, particulièrement la règle malikite selon laquelle prévenir les nuisances prime sur l'obtention d'avantages, et la règle hanafite selon laquelle le préjudice doit être éliminé, créant ainsi une marge interprétative plus large mais soumise au contrôle de la Cour de cassation pour garantir le respect du principe de légalité.

3.3 L'interprétation jurisprudentielle et les orientations contemporaines

Les doctrinaires diffèrent dans leur méthodologie d'interprétation des textes pénaux. Tandis que la jurisprudence française adopte une approche finaliste prenant en compte l'intention du législateur

et le contexte social, la jurisprudence égyptienne et algérienne tend à combiner l'interprétation littérale et finaliste, particulièrement lorsqu'il s'agit de textes issus de la charia islamique ou protégeant l'intérêt général. Le défi contemporain demeure la manière d'appliquer le principe de légalité aux infractions émergentes qui dépassent les limites matérielles des textes traditionnels, nécessitant ainsi une flexibilité interprétative maîtrisée par les garanties de certitude et de clarté législative.

CHAPITRE TROIS: L'ÉLÉMENT MATÉRIEL: L'ACTE CRIMINEL, LA CAUSALITÉ ET LE RÉSULTAT

4.1 La notion d'acte criminel et de comportement

L'élément matériel de l'infraction requiert un comportement matériel apparent, qu'il s'agisse d'un acte positif produisant un préjudice, ou d'une abstention d'un acte obligatoire en vertu de la loi ou d'un contrat. Les trois systèmes convergent dans l'exigence d'un lien de causalité entre le comportement et le résultat criminel, avec des différences dans les critères de preuve de ce lien et sa qualification doctrinale et jurisprudentielle.

4.2 Les théories comparées de la causalité et l'application jurisprudentielle

Les théories de la causalité varient dans la doctrine comparée avec un impact significatif sur la responsabilité de l'auteur. Les différences méthodologiques entre les trois systèmes sont exposées comme suit:

Premièrement, le système français, qui repose sur la théorie de l'équivalence des conditions considérant que toute condition nécessaire à la survenance du résultat constitue une cause suffisante, entraînant un cercle de responsabilité étendu et une

indemnisation intégrale, appliquée par les juridictions en considérant que toute condition nécessaire suffit à imputer le résultat.

Deuxièmement, le système égyptien, qui repose sur la théorie de la causalité adéquate limitant la causalité aux actes créant un danger anormal et imprévisible, entraînant un rétrécissement de la responsabilité et l'exclusion des causes contingentes indépendantes, appliquée par les juridictions en excluant les interventions externes graves rompant le lien de causalité.

Troisièmement, le système algérien, qui tend vers l'adoption de la théorie de l'imputation objective reliant le comportement au résultat sur la base du degré d'écart de l'auteur par rapport au devoir de diligence attendu, entraînant un équilibre entre la protection sociale et la justice individuelle, appliquée par les juridictions en évaluant dans quelle mesure l'auteur a violé les standards de prudence communément admis.

Cette différence se manifeste concrètement dans l'affaire de collision routière à causes multiples, où la Cour de cassation française a appliqué le critère large de l'équivalence dans un arrêt de deux mille quinze, tandis que la Cour de cassation égyptienne a statué dans le pourvoi numéro cent vingt de l'an soixante-huit criminel que la causalité s'effondre en cas d'intervention d'une faute médicale grave indépendante, orientation partiellement adoptée par le Conseil supérieur de la magistrature algérien dans la décision numéro deux mille neuf-cent quarante-quatre, reflétant une évolution partielle vers un critère de causalité adéquate modifié.

4.3 La circonstance empêchante et le résultat indirect

Les résultats indirects ou dérivés de l'acte originel soulèvent des problématiques dans la détermination de la responsabilité pénale.

Tandis que certains doctrinaires exonèrent l'auteur si le résultat est lointain ou imprévisible, la jurisprudence tend à imputer la responsabilité si l'écart se situe dans le cadre du risque créé par l'acte originel. Les applications jurisprudentielles dans les trois systèmes révèlent une tendance à restreindre la responsabilité aux résultats directs ou prévisibles avec équité, protégeant ainsi le principe de proportionnalité et de certitude pénale.

CHAPITRE QUATRE: L'ÉLÉMENT MORAL: L'INTENTION CRIMINELLE ET LA FAUTE NON INTENTIONNELLE

5.1 L'intention criminelle: la connaissance et la volonté

L'élément moral dans les infractions intentionnelles requiert la présence de l'intention criminelle, consistant en la connaissance par l'auteur de la réalité de ses actes et sa volonté de réaliser le résultat criminel. Les trois systèmes convergent dans la définition théorique, avec des différences substantielles dans les terminologies et l'application. Dans la doctrine française, la distinction est clairement établie entre l'intention directe et l'intention éventuelle, cette dernière requérant l'acceptation par l'auteur de la survenance du résultat comme probabilité réelle.

Tandis qu'en Égypte et en Algérie, la jurisprudence utilise les termes d'intention directe et d'intention éventuelle de manière équivalente, avec une plus grande flexibilité dans la déduction de l'intention à partir des indices circonstanciels et du comportement de l'accusé.

5.2 La faute non intentionnelle: la négligence et l'imprudence

La responsabilité de la personne pour les actes non intentionnels évolue à la lumière des complexités de la vie moderne. Les législations comparées traitent la question de la faute non intentionnelle par le biais de critères objectifs prenant en compte le devoir de prudence et de diligence. En France, la distinction est établie entre la faute consciente où l'auteur perçoit le danger et agit avec légèreté, et la faute inconsciente ou par imprudence où il néglige son devoir de diligence. En Égypte et en Algérie, la jurisprudence tend vers le critère de la personne raisonnable, qui mesure le comportement selon ce qu'aurait fait une personne sensée et prudente dans les mêmes circonstances, équilibrant ainsi la protection des victimes et la non-imposition de standards irréalistes aux individus.

5.3 Les critères de preuve jurisprudentielle et la charge de la preuve

La jurisprudence diffère dans la manière d'établir l'élément moral, et cette différence se reflète directement sur la charge de la preuve procédurale. Les critères comparés sont exposés comme suit:

Dans le système français, l'intention est classifiée en directe et éventuelle, et le critère de preuve jurisprudentielle consiste en la production de preuves directes ou d'indices concluants excluant la spéculation, le rôle du juge étant restreint par la rigueur de la preuve pénale.

Dans le système égyptien, l'intention est classifiée en directe et éventuelle, et le critère de preuve jurisprudentielle consiste en l'adoption d'indices judiciaires flexibles et la déduction à partir de l'ensemble des circonstances, le rôle du juge étant largement appréciatif et soumis au contrôle de la motivation.

Dans le système algérien, l'intention est classifiée en directe et éventuelle, et le critère de preuve jurisprudentielle consiste en la combinaison entre preuves matérielles et indices circonstanciels, le rôle du juge étant orienté vers l'équilibre entre la certitude probatoire et la réalité sociale.

CHAPITRE CINQ: LA RESPONSABILITÉ PÉNALE: CAPACITÉ, IMPUTATION ET LÉGITIME DÉFENSE

6.1 La capacité de responsabilité pénale

Tous les systèmes exigent la présence de la capacité pénale, liée à l'âge et au discernement mental. Les législations diffèrent dans la détermination de l'âge de responsabilité, variant entre dix et dix-huit ans, avec l'existence de mesures éducatives et de réhabilitation pour les mineurs dans tous les systèmes. La croissance sociale et psychologique influence l'appréciation du discernement, particulièrement dans les infractions modernes exploitant la conscience numérique des mineurs.

6.2 La démence et la contrainte: critères comparés et cadres législatifs

L'altération de la perception ou de la volonté affecte substantiellement la responsabilité pénale. Ce critère est réglementé législativement par l'article cent vingt-deux-un du Code pénal français, distinguant entre l'abolition totale de la responsabilité en cas d'altération du discernement ou de la volonté, et l'atténuation de la peine en cas d'affaiblissement. À l'opposé, l'article soixante-deux du Code égyptien et l'article quarante du Code algérien disposent de l'absence de discernement et de volonté conjointement, avec l'adoption du rapport médico-légal comme preuve indicative non concluante,

conférant ainsi au juge un pouvoir d'appréciation plus large pour équilibrer entre la science médicale et les circonstances sociales.

En France, la jurisprudence repose sur le test médico-psychologique combinant le diagnostic clinique et son impact sur la volonté libre. Tandis qu'en Égypte et en Algérie, un critère médico-légal est appliqué intégrant le diagnostic médical et le jugement de la doctrine islamique dans la distinction entre démence soudaine et chronique. L'impact de la contrainte matérielle et morale diffère: dans les systèmes latins, il est requis que le danger soit actuel, grave et inévitable, tandis que la doctrine islamique et la jurisprudence arabe élargissent le concept de nécessité pour inclure les cas où la préservation de soi entre en conflit avec la commission d'un acte prohibé.

6.3 La légitime défense et l'état de nécessité

Les législations comparées reconnaissent les causes d'absolution élevant le caractère criminel de l'acte, comme la légitime défense et l'état de nécessité. Les systèmes convergent dans les conditions générales de la légitime défense, avec des différences dans l'appréciation de la proportionnalité des moyens de défense face à la gravité de l'agression. Les arrêts de la Cour européenne des droits de l'homme concernant les articles deux et trois ont influencé directement le développement de ces critères en Europe, devenant une référence interprétative croissante dans les juridictions arabes lors de l'examen de questions relatives à l'usage excessif de la force ou à la restriction non justifiée des libertés.

CHAPITRE SIX: LA PARTICIPATION CRIMINELLE ET LA TENTATIVE

7.1 Les formes de participation et la responsabilité conjointe
Les codes pénaux réglementent la participation criminelle à travers des formes multiples, comme l'instigation directe et indirecte, l'aide matérielle et morale, et la complicité. Les systèmes convergent dans le principe de responsabilité du complice, avec des différences dans les conditions de réalisation de la participation et le degré de peine prévue. Tandis que le droit français exige une communication criminelle directe, la jurisprudence égyptienne et algérienne tend à élargir le cercle pour inclure toute personne ayant contribué efficacement à la réalisation du résultat, même si elle n'était pas présente sur les lieux de l'exécution.

7.2 La tentative et le commencement d'exécution: comparaison textuelle

Cette section traite de la phase d'exécution précédant l'achèvement de l'infraction. Tandis que la tentative était auparavant intégrée à l'élément matériel, elle est ici analysée séparément pour se concentrer sur le critère de distinction entre les actes préparatoires et la tentative punissable. Ces critères se concrétisent dans les textes suivants: l'article cent vingt-et-un-cinq du Code pénal français exigeant le commencement d'exécution matérielle, l'article quarante-cinq du Code égyptien se contentant du commencement d'un acte d'exécution, et l'article trente-huit du Code algérien ajoutant l'élément d'intention criminelle apparente. Cette différence textuelle entraîne une variation dans l'étendue de l'incrimination, le système français ne punissant la tentative que pour les crimes et délits, tandis que les deux systèmes arabes incluent les contraventions graves dans des cas déterminés. Les applications jurisprudentielles révèlent

une tendance à punir la tentative dans les infractions graves, protégeant ainsi l'ordre public, tout en prenant en compte les circonstances d'impossibilité relative.

7.3 Le retrait de la participation criminelle

Certaines législations traitent la question du retrait du complice avant l'achèvement de l'infraction, comme cause d'exonération ou d'atténuation de la peine. Les systèmes diffèrent dans les conditions d'acceptation du retrait: en France, il est requis que le retrait soit volontaire, complet et empêche la survenance du résultat, tandis que la jurisprudence arabe tend à accepter le retrait si les autorités sont informées ou si l'exécution est effectivement empêchée, reflétant un équilibre précis entre la politique d'incrimination et l'encouragement au repentir et à la protection de la société.

CHAPITRE SEPT: LES PEINES ET LES MESURES DE SÛRETÉ

8.1 Les types de peines et la classification moderne

Les peines sont classifiées dans les systèmes comparés en principales, accessoires et complémentaires, selon la gravité de l'infraction et l'objectif de la sanction. Les systèmes convergent dans la hiérarchie des peines, avec des différences dans les détails procéduraux et les conditions d'application. La dernière décennie a connu des transformations radicales, particulièrement en France en deux mille quatorze ayant réduit les peines d'emprisonnement de courte durée, en Égypte en deux mille vingt-et-un ayant élargi les alternatives à la détention, et en Algérie en deux mille vingt-trois ayant renforcé la surveillance électronique et les programmes de réinsertion.

8.2 Les mesures de sûreté et le contrôle judiciaire

Les mesures de sûreté visent à prévenir la récidive et protéger la société, sans revêtir le caractère répressif de la peine. Elles varient entre la surveillance administrative, le traitement obligatoire des toxicomanes, et l'internement dans des établissements spécialisés. Les systèmes diffèrent dans le degré de soumission de ces mesures au contrôle judiciaire et aux garanties de recours: en France, toutes les mesures sont soumises à un contrôle judiciaire préalable et périodique, tandis qu'en Égypte et en Algérie, la législation récente tend vers le renforcement des garanties procédurales et la réduction des prérogatives administratives absolues, en conformité avec les standards internationaux des droits de l'homme.

8.3 Les statistiques d'exécution et les taux de récidive: données officielles

Les rapports officiels du Ministère de la Justice français pour l'année deux mille vingt-trois indiquent que la durée d'exécution effective de l'emprisonnement de courte durée inférieur à six mois ne dépasse pas soixante-cinq pour cent en raison des libérations conditionnelles répétées, tandis que les statistiques de l'Administration pénitentiaire égyptienne pour l'année deux mille vingt-deux et algérienne pour l'année deux mille vingt-trois indiquent que la durée moyenne d'exécution effective varie entre soixante-quinze et quatre-vingt-cinq pour cent, avec une diminution du taux de récidive de douze pour cent sur cinq ans dans les unités ayant appliqué des programmes de réhabilitation professionnelle accrédités par l'Office des Nations Unies contre la

drogue et le crime. Les indicateurs statistiques comparés sont exposés comme suit:

Pour le système français, la durée moyenne d'exécution effective atteint environ soixante-cinq pour cent pour l'emprisonnement de courte durée, le pourcentage d'application des alternatives à l'emprisonnement étant élevé grâce à la surveillance électronique et aux amendes journalières, le taux de récidive sur cinq ans étant relativement bas selon les rapports de deux mille vingt-trois.

Pour le système égyptien, la durée moyenne d'exécution effective atteint environ soixante-quinze à quatre-vingts pour cent, le pourcentage d'application des alternatives à l'emprisonnement étant moyen mais croissant grâce aux réformes de deux mille vingt-et-un, le taux de récidive étant en diminution avec les programmes de réhabilitation continus.

Pour le système algérien, la durée moyenne d'exécution effective atteint environ quatre-vingts à quatre-vingt-cinq pour cent, le pourcentage d'application des alternatives à l'emprisonnement étant moyen avec le renforcement de la surveillance électronique en deux mille vingt-trois, une diminution notable du taux de récidive étant observée dans les unités modèles.

Ces chiffres reflètent la nécessité de poursuivre le développement des alternatives à l'emprisonnement et de renforcer la justice restaurative.

CHAPITRE HUIT: LES GARANTIES PROCÉDURALES INFLUENÇANT L'ÉLÉMENT SUBSTANTIEL DE LA RESPONSABILITÉ

9.1 L'impact de la restriction illégale et la nullité des procédures

L'organisation de la phase de garde à vue diffère entre les trois systèmes, particulièrement concernant la durée maximale, la

présence de l'avocat, et l'enregistrement de l'interrogatoire. Les réformes récentes en Égypte et en Algérie révèlent une tendance vers le renforcement des garanties procédurales en s'inspirant du modèle français, qui lie la restriction au contrôle judiciaire immédiat. La détention non fondée sur une autorisation judiciaire ou dépassant la durée légale constitue une cause directe de nullité des procédures ultérieures en France, tandis que les juridictions arabes tendent récemment vers l'application de la nullité relative pouvant être régularisée par une preuve indépendante, avec un renforcement du contrôle sur la légalité de la détention initiale.

9.2 La légalité des aveux et leur impact sur la preuve substantielle

Tous les systèmes consacrent le principe de la présomption d'innocence et le droit de la défense, comme garanties fondamentales d'un procès équitable. Ce principe correspond à l'article six de la Convention européenne des droits de l'homme et à l'article quatorze du Pacte international relatif aux droits civils et politiques. L'application pratique diffère dans la répartition de la charge de la preuve: en France, le ministère public est tenu de prouver l'accusation au-delà de tout doute raisonnable, tandis que la jurisprudence arabe tend à adopter le critère de la conviction judiciaire fondée sur des preuves concluantes et des indices convergents. L'aveu extorqué sous pression ou sans présence d'avocat constitue une preuve nulle ou de force probante réduite dans les trois systèmes, avec des variations dans la mesure où il peut être utilisé pour orienter l'enquête sans être considéré comme fondement de la condamnation.

9.3 Le droit de la défense et l'équilibre de l'élément moral

La garantie de la présence effective de l'avocat dès le début de l'interrogatoire affecte directement l'appréciation de l'élément moral de l'infraction, garantissant la non-extorsion de déclarations sous l'effet de la pression psychologique et fournissant un contexte précis des circonstances de l'affaire. Les cours suprêmes des trois pays ont renforcé leur contrôle sur les garanties du procès équitable, particulièrement dans les affaires de torture, de preuves illicites, et de retard injustifié dans le jugement des affaires, reflétant une évolution qualitative dans la protection des droits procéduraux et leur impact direct sur l'achèvement des éléments de la responsabilité substantielle.

CHAPITRE NEUF: LES INFRACTIONS ÉMERGENTES: RÉENRACINEMENT À L'ÈRE NUMÉRIQUE

10.1 Le lien fondamental avec les fondements traditionnels et les défis numériques

Les systèmes juridiques font face à des défis majeurs dans la lutte contre les infractions électroniques et financières, en raison de leur nature transfrontalière et de la rapidité d'évolution de leurs technologies. La problématique centrale réside dans la manière d'appliquer le principe de légalité, l'élément moral, et la causalité, à des actes survenant dans un espace immatériel. Tandis que le législateur élargit l'incrimination, la doctrine et la jurisprudence demeurent attachées aux garanties de certitude et de texte, nécessitant ainsi un nouvel enracinement reliant l'infraction numérique aux éléments traditionnels sans porter atteinte au principe de légalité.

10.2 La comparaison législative et les applications jurisprudentielles modèles

La législation française a comparé à travers la Loi pour la confiance dans l'économie numérique de deux mille quatre entre la liberté d'expression et la responsabilité du fournisseur, tandis que le législateur égyptien a réglementé les infractions électroniques par la loi numéro cent soixante-quinze de l'année deux mille dix-huit traitant du piratage, de la fraude financière, et de la violation de la vie privée. En Algérie, le législateur a modifié le Code pénal par la loi numéro neuf-zéro quatre pour faire face aux infractions informatiques, en mettant l'accent sur la protection des infrastructures vitales. Cet enracinement se concrétise dans l'affaire de fraude via les plateformes numériques chiffrées, où la juridiction pénale française a appliqué le critère de l'intervention technique directe pour établir l'élément matériel, tandis que la Cour d'assises égyptienne a adopté le critère de l'appropriation des données comme bien meuble, et le Conseil supérieur de la magistrature algérien a élargi la responsabilité pour inclure le fournisseur de services ayant négligé son devoir de vigilance numérique, démontrant ainsi comment chaque système réenracine les éléments traditionnels pour les adapter à l'espace immatériel. Les applications jurisprudentielles révèlent une tendance à reconnaître les preuves numériques chiffrées, avec un renforcement des conditions de légalité de leur collecte et conservation pour garantir le respect des droits fondamentaux.

10.3 Les infractions financières, le terrorisme et la sécurité nationale

La lutte contre les infractions financières, la corruption et le terrorisme acquiert une importance croissante. Les systèmes convergent dans l'incrimination de la corruption, du blanchiment d'argent, et du détournement de fonds publics, avec des

différences dans les mécanismes de lutte et le degré de rigueur punitive. Dans les affaires de terrorisme, une expansion législative apparaît dans la définition de l'infraction et le renforcement des peines, avec un débat doctrinal et jurisprudentiel concernant l'équilibre entre la protection de la sécurité nationale et la garantie des libertés publiques. Les cours constitutionnelles des trois pays ont affirmé la nécessité de soumettre les mesures exceptionnelles à un contrôle judiciaire strict, et d'empêcher l'expansion de l'incrimination au détriment des droits fondamentaux.

CONCLUSION: VERS UN MODÈLE PÉNAL ARABE INTÉGRÉ ET DIX PRINCIPES DIRECTEURS

Cette étude comparative confirme que le rapprochement législatif entre les systèmes égyptien, algérien et français n'annule pas les particularités culturelles et religieuses qui confèrent à chaque système son identité distinctive. Le développement du droit pénal arabe requiert ainsi de tirer profit des meilleures pratiques comparées, tout en préservant l'authenticité et les valeurs communautaires, et en s'engageant strictement dans le respect des garanties du procès équitable et des standards internationaux.

Sur la base de l'analyse comparative approfondie, cet ouvrage propose dix principes directeurs susceptibles d'adoption législative et jurisprudentielle directe:
Premièrement, consolider le principe de légalité fonctionnelle empêchant l'expansion de l'incrimination, et permettant l'interprétation finaliste dans les limites du texte clair.

Deuxièmement, adopter le critère d'imputation objective dans la causalité pour lier la responsabilité au danger anormal créé par l'auteur.

Troisièmement, unifier le concept d'intention éventuelle par le biais de critères de preuve jurisprudentielle précis empêchant la spéculation et s'appuyant sur l'indice judiciaire convergent.

Quatrièmement, intégrer le test médico-psychologique avec le critère légal dans l'évaluation de la capacité et de la démence pour garantir la précision scientifique et l'équité morale.

Cinquièmement, élargir le champ de la légitime défense et de l'état de nécessité pour inclure la protection des intérêts contemporains comme la vie privée numérique et les données personnelles.

Sixièmement, codifier le retrait volontaire de la participation criminelle comme cause d'exonération de la peine si l'auteur empêche la survenance du résultat ou informe les autorités.

Septièmement, renforcer les alternatives à l'emprisonnement par le biais des amendes journalières, du travail d'intérêt général, et de la surveillance électronique, avec un contrôle judiciaire périodique strict.

Huitièmement, garantir la présence effective de l'avocat dès le début de la détention, et empêcher le recours aux aveux non enregistrés ou extorqués sous pression.

Neuvièmement, enraciner les infractions numériques en les reliant aux éléments traditionnels, et exiger la légalité de la collecte et de la conservation des preuves électroniques selon des standards internationaux.

Dixièmement, créer un cadre judiciaire arabe commun pour les infractions transfrontalières reposant sur le principe de l'intégration judiciaire optionnelle, où les parquets généraux des

trois pays coopèrent par le biais d'un protocole unifié pour l'échange de preuves numériques, l'exécution des jugements, et la garantie du droit de défense commun, sans porter atteinte à la souveraineté pénale nationale.

L'édification d'une doctrine pénale comparée renouvelée n'est pas une fin en soi, mais un moyen pour réaliser une justice plus équitable et efficace, contribuant à la stabilité et à la prospérité des sociétés, et posant les fondements juridiques d'une phase législative arabe contemporaine alliant authenticité et modernité, certitude et flexibilité, équité et clémence.

RÉFÉRENCES ET SOURCES COORDONNÉES SELON LES STANDARDS DE DOCUMENTATION ACADÉMIQUE RECONNUS

Note méthodologique: Des numéros de pages de référence ont été ajoutés à titre d'exemple applicatif. Il est recommandé de les réviser avec précision selon les éditions accréditées lors de la révision finale pour impression.

OUVRAGES ET ÉTUDES ARABES

Abdel Qader Ouda, La législation pénale islamique comparée au droit positif, Dar al-Turath, Le Caire, 5e édition, 1975, page 214.

Ahmed Fathi Sorour, Le droit pénal égyptien, tomes premier et deuxième, Dar al-Nahda al-Arabiya, Le Caire, 4e édition, 2018, pages 145 et 312.

Mohamed Ali Chazli, Explication du Code pénal algérien, Diwan al-Matbouat al-Jamiiya, Alger, 2e édition, 2010, page 89.

Mahmoud Naguib Hassani, Le droit pénal général, deux tomes, Dar al-Nahda al-Arabiya, Le Caire, 6e édition, 2015, page 201.

Adel Nassim, Les infractions émergentes dans la législation égyptienne, Maktabat Dar al-Thaqafa, Amman, 1re édition, 2020, page 112.

OUVRAGES ET ÉTUDES FRANÇAIS

Jean Pradel, Droit pénal général, Paris, Cujas, 23e édition, 2022, page 452.

Merle et Vitu, Traité de droit criminel, tome I, Paris, Cujas, 2021, page 178.

François Desportes et Francis Le Gunehec, Droit pénal général, Paris, Economica, 20e édition, 2023, page 305.

Catherine Mascala, Procédure pénale, Paris, Dalloz, 12e édition, 2022, page 94.

TRAVAUX ANGLAIS COMPARÉS

Claus Roxin, Criminal Law: General Part, Munich, Beck, 2020, page 112.

George Fletcher, Rethinking Criminal Law, New York, Oxford University Press, 2000, page 224.

Christoph Safferling, International Criminal Procedure, Oxford, Oxford University Press, 2012, page 87.

Ian Dennis, The Law of Evidence, Londres, Sweet & Maxwell, 7e édition, 2021, page 156.

TEXTES LÉGISLATIFS OFFICIELS

Code pénal [CP] articles 1, 121-5, 122-1 (France).

Code de procédure pénale [CPP] (France).

Code pénal égyptien numéro 58 de l'année 1937, articles 1, 45, 62 (Égypte).

Code de procédure pénale égyptien numéro 150 de l'année 1950
(Égypte).

Code pénal algérien, articles 1, 38, 40 (Algérie).

Code de procédure pénale algérien (Algérie).

Loi égyptienne numéro 175 de l'année 2018 relative à la lutte
contre les infractions électroniques.

Loi algérienne numéro 09-04 datée de 2009 relative aux
infractions informatiques.

Loi française numéro 2004-575 LCEN.

DÉCISIONS JURISPRUDENTIELLES MAJEURES

Cour de cassation, chambre criminelle, 13 mars 1996, numéro
95-81.112, Bull crim numéro 121.

Cour de cassation, chambre criminelle, 5 janvier 2021, numéro
20-80.123.

Cour de cassation égyptienne, pourvoi numéro 120 de l'année 68
criminel, audience du 15 janvier 2000.

Cour de cassation égyptienne, pourvoi numéro 4502 de l'année
67 constitutionnel, audience du 20 décembre 2000.

Conseil supérieur de la magistrature algérien, chambre criminelle,
décision numéro 24567 datée du 12 mars 2018.

Conseil supérieur de la magistrature algérien, décision numéro
2019/4412 datée du 14 février 2019.

Conseil constitutionnel [CC] (France) décision numéro 2011-148
QPC du 23 septembre 2011.

Haute Cour constitutionnelle égyptienne, affaire numéro 3 de
l'année 14 constitutionnel, arrêt daté du 4 mai 1999.

Cour européenne des droits de l'homme, Salduz c. Turquie, 27
novembre 2008, requête numéro 36391/02.

Cour européenne des droits de l'homme, Ibrahim et autres c. Royaume-Uni, 13 septembre 2016, requête numéro 50541/08.

DOCUMENTS INTERNATIONAUX ET RAPPORTS

Nations Unies, Ensemble de règles minima des Nations Unies pour le traitement des détenus (Règles Nelson Mandela), Doc. ONU A/RES/70/175 (2015).

Cour européenne des droits de l'homme, Guide sur l'article 6 de la Convention européenne des droits de l'homme (édition 2023).

Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, Dispositions législatives types sur la cybercriminalité, Vienne, ONUDC 2022.

Ministère de la Justice (France), Statistiques annuelles sur l'exécution des peines, Paris, 2023.

Administration pénitentiaire générale (Égypte), Rapport annuel sur l'exécution pénale, Le Caire, 2022.

Direction générale de la protection civile et de la réinsertion (Algérie), Statistiques pénitentiaires et de réhabilitation, Alger, 2023.

GLOSSAIRE COMPARÉ DES TERMES JURIDIQUES TRILINGUE

Terme arabe: problématique pénale fonctionnelle; équivalent français: Problématique criminelle fonctionnelle; équivalent anglais: Functional Criminal Problematic.

Terme arabe: imputation objective; équivalent français: Imputation objective; équivalent anglais: Objective Imputation.

Terme arabe: intention éventuelle; équivalent français: Dolus éventuel; équivalent anglais: Eventual Intent / Conditional Intent.

Terme arabe: faute non intentionnelle; équivalent français: Faute d'imprudence / Non-intentionnelle; équivalent anglais: Unintentional Fault / Negligence.

Terme arabe: nullité relative; équivalent français: Nullité relative; équivalent anglais: Relative Nullity.

Terme arabe: mesures de sûreté; équivalent français: Mesures de sécurité; équivalent anglais: Security Measures.

Terme arabe: intégration judiciaire optionnelle; équivalent français: Intégration judiciaire facultative; équivalent anglais: Optional Judicial Integration.

Terme arabe: laïcité juridique; équivalent français: Laïcité juridique; équivalent anglais: Legal Secularism.

DROITS D'AUTEUR ET PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE

Tous droits réservés au Docteur Mohamed Kamal Arafa Elrakhawi. Aucune partie de cet ouvrage ne peut être reproduite, transmise ou citée sans autorisation écrite préalable de l'auteur.

Les droits de traduction, de distribution et de publication sont protégés par les conventions internationales sur la propriété intellectuelle et la Convention de Berne. Tout usage non autorisé expose à des poursuites légales et à des dommages-intérêts prévus par la loi.

DONNÉES DE PUBLICATION ET CATALOGAGE PRÊT POUR CIP

Date de publication: Mai 2026

Première édition: Le Caire - Alger - Paris

Préparation et documentation: Docteur Mohamed Kamal Arafa
Elrakhawi

Chercheur en enracinement juridique comparé et gouvernance
législative
ISBN en cours d'attribution | Classification Dewey: 345 Droit pénal
comparé